نشرة دورية / السنة الأولى - العدد السادس - السبت ١٦ شوال ١٤٣٩ هـ الموافق ٣٠ يونيو ٢٠١٨ م

تيسير
Tayseer

لجنة حكومية تدعم القطاع الخاص لتحقيق الازدهار.
إجراءات **أسهل**. أداء **أفضل**.
www.tayseer.gov.sa

المملكة تقر نظام الرهن التجاري

ترتيب المملكة في المنظمات العالمية

«تيسير» في ستة أشهر

تيسير
Tayseer

تقدم اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» لكم العدد السادس من النشرة الشهرية، ويتضمن أبرز فعاليات اللجنة خلال الـ ٦ أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م ، بهدف تحسين بيئة الأعمال وإيجاد الحلول المناسبة لمعوقات القطاع الخاص ودعمه بإشراك الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، ليكون شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما ندعوكم إلى التعرف على أبرز إنجازات وإصلاحات اللجنة الفرعية «الحصول على الائتمان» ودورها الفعال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تأسست لجنة تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص «تيسير» بهدف متابعة وتنفيذ عدد من المبادرات لتحسين أداء أعمال القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية، لتوفير بيئة مستقرة ومحفِّزة للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار نعمل بمشاركة أكثر من ٣٨ جهة حكومية والقطاع الخاص ممثلا في مجلس الغرف السعودية تحت مظلة واحدة في سبيل تحقيق مهمة محدّدة وهي تمكين وتنمية القطاع الخاص.

لجنة «تيسير»:

- اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير»، التي تم تشكيلها بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/٩) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ.
- تعمل ١٩ لجنة فرعية تحت مظلة «تيسير» وتمثل مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، حيث تهتم كل لجنة بمجموعة من الإصلاحات والتوصيات لتحسين بيئة الأعمال في المملكة.

أهدافنا :

١. تنفيذ الأوامر السامية والتوصيات والتوجيهات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.
٢. جعل المملكة من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.
٣. التحليل الدوري لإجراءات وخدمات الجهات الحكومية ورفع كفاءتها.
٤. زيادة فعالية التواصل مع القطاع الخاص في المملكة وإشراكه في صنع القرار.

توصيات «تيسير»:

تعمل لجنة «تيسير» على أكثر من 300 مبادرة، والتي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص في المملكة.

اللجان الفرعية في تيسير

- بدء وممارسة النشاط التجاري
- استخراج تراخيص البناء
- الحصول على الكهرباء
- كفاءة سوق العمل
- تسجيل الملكية
- الحصول على الائتمان
- دفع الضرائب
- التعليم والتدريب
- التجارة عبر الحدود
- إنفاذ العقود
- تعزيز أسس المنافسات الحكومية
- التسجيل العيني للعقار
- حماية أقلية المستثمرين وشفافية الانظمة
- تسوية حالات الإفلاس
- الإعلام ودعم اللجان
- تطوير السياسات الاستثمارية
- اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية
- الصناعة
- البنية التحتية

نستهدف في «تيسير» تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية خصوصاً مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية العالمية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية لتحسين بيئة الأعمال ورفع تنافسية المملكة عالمياً.

ترتيب المملكة 92

البنك الدولي

أهم المؤشرات: تقرير سهولة ممارسة الأعمال ويقيس التكلفة المترتبة على القطاع الخاص نتيجة للقوانين والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية , وتحتل المملكة المرتبة 92 عالمياً من أصل 190 دولة.

نظرة عامة على مؤشرات تقرير سهولة ممارسة الأعمال الفرعية

المؤشر	الترتيب الحالي 2018	وصف المؤشر
بدء النشاط التجاري	135	يسجل تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال.
استخراج تراخيص البناء	38	يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المتطلبة من شركة في قطاع البناء لتشييد المنشآت التجارية.
الحصول على الكهرباء	59	يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات المطلوبة من الشركة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى المنشآت التجارية.
تسجيل الملكية	24	يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام المنشآت التجارية (المشتري) بشراء عقار من منشآت تجارية أخرى (البائع).
الحصول على الائتمان	90	يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى.
حماية أقلية المستثمرين	10	يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة حماية أقلية المستثمرين في حال تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات عن حقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى.
دفع الضرائب	76	يسجل تقرير ممارسة أنشطة أعمال الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها سنوياً.
التجارة عبر الحدود	161	يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع.
إنفاذ العقود	83	يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة.
تسوية حالات الإفلاس	168	يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس.

■ إجراءات **أسهل**. أداء **أفضل**.

تقارير تتابعها «تيسير»

نتابع في «تيسير» أبرز التقارير الدولية بهدف تحسين ترتيب المملكة وتحقيق أعلى المراتب، من أهمها:

- تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.
- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي 2018

المنتدى الاقتصادي العالمي

الترتيب الحالي 30

محور المؤشر	الترتيب الحالي 2018
المؤسسات	26
البنية التحتية	29
بيئة الأقتصاد الكلي	58
الصحة والتعليم الأساسي	51
التعليم العالي والتدريب	43
فعالية سوق السلع	42
كفائة سوق العمل	80
تطوير سوق رأس المال	56
الجاهزية التكنولوجية	44
حجم سوق العمل	15
مستوى نضج الأعمال	34
الابتكار	40

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً بمسح اقتصادي لتقييم تنافسية 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي , وصدر تقريره للعام 2017 - 2018 م متضمناً نتائج تنافسية الدول المشاركة حيث حافظت المملكة العربية السعودية على الترتيب الثالث عربياً لهذا العام , واحتلت الترتيب 30 عالمياً. ويعتمد تقييم ترتيب الدول على تنافسيتها في 12 محور رئيسي ومؤشراتها الفرعية.

*المصدر https://www.weforum.org

ضيوف «تيسير» في ٦ أشهر:

مشاركات «تيسير»:

«تيسير» تتواصل مع القطاع الخاص

اجتماعات «تيسير» مع اللجان الوطنية في مجلس الغرف السعودية

يستمر العمل على حل المعوقات التي تواجه القطاع الخاص لتوفير بيئة استثمارية محفزة، حيث عقدت «تيسير» اجتماع خلال الستة الأشهر الأولى من عام 2018م عدة اجتماعات مع اللجان الوطنية التالية:

- اللجنة الوطنية للمستشفيات
- اللجنة الوطنية لوكلاء السيارات
- اللجنة الوطنية للأوقاف
- اللجنة الوطنية للمكاتب الاستشارية
- اللجنة الوطنية للمطاعم
- اللجنة الوطنية التجارية
- اللجنة الوطنية للسيراميك والبورسلان
- اللجنة الوطنية لصناعة الحديد
- اللجنة الوطنية للسياحة والترفيه والفعاليات
- اللجنة الوطنية لمحطات الوقود

ورش عمل «تيسير» مع الغرف التجارية و القطاع الخاص:

عقدت وشاركت «تيسير» خلال الستة الأشهر الأولى من عام 2018م أكثر من 30 ورشة عمل في مختلف مدن المملكة للتوعية بالإصلاحات وجمع المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في المملكة.

30 ورشة عمل

- الهيئة العامة للاستثمار
- مجلس الغرف السعودية
- غرفة الشرقية
- غرفة جدة

الأنظمة التي أصدرت بدعم من «تيسير»:

أنظمة تحت الإصدار:

مبادرات تم تدشينها:

■ إجراءات **أسهل**. أداء **أفضل**.

وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

ماهو الرهن التجاري ؟

تقديم الراهن مالاً منقولاً لضمان الوفاء بالدين

أهداف نظام الرهن التجاري

توسيع نطاق الأصول القابلة للرهن.

استفادة اصحاب الأصول من قيمتها بجعلها ضماناً للديون

تحقيق استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أصولها التشغيلية.

توسيع نطاق نفاذ عقود الرهن التجاري

ضمان حقوق المقرضين في الحصول على حقوقهم

تسهيل إجراءات التنفيذ على المال المرهون عند الإخلال

SaudiMCI

www.mci.gov.sa

حوار صحفي مع رئيس لجنة الحصول على الائتمان

إحدى لجان «تيسير» الفرعية

«الصويان»: المملكة حصلت على درجة 8 من 8 في معيار المعلومات الائتمانية وهي من أفضل 20 دولة رائدة في هذا المجال.

أوضح رئيس لجنة الحصول على الائتمان المستشار في مؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم الصويان، أن اللجنة مكونة من أعضاء يمثلون مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للاستثمار، والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، حيث تعمل اللجنة على تحسين بيئة الأعمال في المملكة، من خلال تطوير عناصر مؤشر الحصول على الائتمان أحد مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

جاء ذلك في حوار مع نشرة «تيسير» وذلك لتسليط الضوء على الإصلاحات التي تم العمل عليها، والآن إلى نص الحوار:

بداية ما المقصود بالحصول على الائتمان، ولماذا تأتي المملكة في المرتبة 90 عالمياً؟

دعني في البداية أوضح لك أنه عند دراسة جودة البنية الائتمانية لأي دولة(CREDIT INFRUSTRUC-TURE) يتم تقييم ثلاثة عناصر رئيسية: أولها أنظمة المعلومات الائتمانية، ثانياً المعاملات المضمونة شاملاً مركز تسجيل الرهون، وثالثاً نظام الإفلاس.

إن الحصول على الائتمان بشكل غير مباشر يتأثر بمدى توفر هذه العناصر من عدمه. وجود الأنظمة التشريعية ذات العلاقة عادة يساهم في تطوير وتحسين البيئة القانونية ويؤدي إلى رفع التقييم في مؤشرات أداء الأعمال ومؤشرات تقرير التنافسية وجاذبية الاستثمار، اضافة إلى إنها تؤدي إلى رفع وزيادة حجم الإقراض الموجه إلى قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة SMEs.

فعلى سبيل المثال: الرهن التجاري والإيجار التمويلي هما صورتان من صور المعاملات المضمونة، إلا إن نظام المعاملات المضمونة أشمل وأعم. فبحسب قانون الاونسيترال (UNCITRAL) النموذجي للمعاملات المضمونة والصادر من الأمم المتحدة فإن المقصود بالمعاملة المضمونة هي المعاملة التي تنشئ حقاً ضماني في موجودات منقولة (MOVABLE ASSETS) مثل: المعدات، التدفقات النقدية، المحاصيل الزراعية، الماشية، ومخزون البضاعة، أي بمعنى آخر كل أصل مادي منقول قائم أو مستقبلي مملوك للمدين أو مقدم الضمان أو الدائن ويكون ضماناً لالتزام أو دين أو تمويل أو تسهيل ائتماني.

في البنية الائتمانية لاقتصاد أي دولة، يعتبر وجود هذا النظام مهم جداً لأنه يسمح لأصحاب الشركات والمؤسسات (خاصة الصغيرة والمتوسطة) بتقديم أصولهم التشغيلية المنقولة مثل (سيارات، بضاعة، حقوق ابتكار، وبراءة اختراع)، كضمان للحصول على التمويل اللازم لأنشطتهم التجارية، وكذلك يساعد على ضمان حقوق الجهات المانحة، وبالتالي يشجع الجهات المقرضة (بنوك، وشركات تمويل) على منح المزيد من القروض والتمويل لهذه المؤسسات؛ لأنها تضمن استرداد حقها عند تعثر المقترض.

ووفقاً للمنهجية التي يتبعها البنك الدولي يهتم مؤشر الحصول على الائتمان بمعيارين رئيسيين هما:

- أنظمة المعلومات الائتمانية: يعتبر هذا المعيار عنصر رئيسي مهم من عناصر البنية الأساسية لأي نظام مالي متطور للدولة وفي استقراره، وأيضاً عنصر مهم لقطاع الأعمال في مساعدته على الحصول على مختلف الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، إذ توفر السجلات الائتمانية لمختلف الشركات والمؤسسات زيادة نطاق تغطية هذه السجلات مما يساعد على خفض تكلفة الائتمان، وزيادة الثقة بالنظام المالي، وانتشار ثقافة الائتمان المنضبط، وتوجيه مبالغ التمويل للجهات المستحقة، وبالتالي سيؤدي إلى رفع جودة محافظ الائتمان والتقليل من عمليات التعثر في السداد.

- معيار البيئة القانونية: هو معيار يقيس العناصر الرئيسة للإطار العام القانوني للبنية الأساسية لنشاط الائتمان، والذي يشمل نظام الإفلاس، ونظام المعاملات المضمونة (Secured transac-tions)، ومركز موحد لتسجيل الرهون (Collateral Registry).

أما فيما يتعلق بتصنيف المملكة فقد حصلت المملكة على درجة 8 من 8 في معيار المعلومات الائتمانية، وهي بذلك تعد من أفضل 20 دولة رائدة في هذا المعيار، وحصلت على درجة 2 من 12 في معيار البيئة القانونية، وهذا يتماشى مع درجة التقييم التي حصلت عليها أفضل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة، ويعود سبب الحصول على 2/12 إلى عدة أسباب من أهمها: صعوبة وتشعب الإصلاحات المرتبطة بتحسين الإطار العام القانوني للبنية الأساسية لنشاط الائتمان بالمملكة، ولطول الفترة الزمنية التي تستغرقها عادة تنفيذ هذه الإصلاحات (3-5 سنوات). وبحسب نتائج تقرير ممارسة الأعمال 2018، فإن المملكة احتلت المركز الـ 90 في هذا المؤشر، وذلك لعدم اكتمال مكونات تحسين الإطار العام القانوني الذي نعمل عليه في لجنة «تيسير»، واللجان الأخرى ذات العلاقة، وكذلك بسبب تقدم بعض الدول الأخرى في هذا المؤشر لانتهائها من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في مجال معيار الحقوق القانونية، ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات القانونية الأخيرة التي قامت بها المملكة إلى تحسين مركزها في تقرير ممارسة الأعمال القادم 2019.

ما هو الدور الرئيس الذي تعنى به لجنة الحصول على الائتمان؟

تقوم اللجنة بعقد اجتماعات أسبوعية بهدف تحسين عناصر هذا المؤشر، من خلال دراسة ومعالجة الملاحظات التي توصل لها فريق البنك الدولي بشأن معوقات الحصول على التمويل اللازم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تطبيق التوصيات التطويرية المقترحة، ومن أهم هذه الملاحظات التي يرى البنك الدولي أنها تؤثر على نقاط المؤشر ما يلي:

- ضعف البيئة المتعلقة بالحقوق القانونية. والمقصود فيه تحديداً عدم وجود نظام شامل للرهن (نظام للعمليات المضمونة Se-cured transactions)
- عدم وجود مركز مستقل (قاعدة بيانات) لتسجيل الرهونات (Collateral Regis-try).

وبسبب طبيعة وتشعب التوصيات الاصلاحية المقترحة من فريق البنك الدولي، وارتباطها بإصدار تشريعات جديدة بأكثر من نظام سواء (نظام قائم موجود، أو مشروع نظام غير موجود)، قامت اللجنة بإتباع منهجية محددة اعتمدت على تنفيذ الإصلاحات على مرحلتين، الأولى قريبة المدى وتم تنفيذها بنجاح، وقد بدأنا العمل على المرحلة الثانية ومن المتوقع الانتهاء منها خلال شهر أكتوبر المقبل بإذن الله.

هل يمكنكم أن توضح للقارئ أبرز الإصلاحات التي تمت في محور الحصول على الائتمان؟

فيما يخص معيار المعلومات الائتمانية وبالتنسيق مع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه) التي هي مستمرة بالعمل على نشر السجلات الائتمانية لكافة فئات المجتمع من الافراد البالغين، وقطاع الأعمال، تم رفع نسبة انتشار السجلات الائتمانية، وزيادة نطاق التغطية للسجلات بين أفراد المجتمع البالغين من 48% في 2016 إلى نحو 55% في 2017.

وفيما يتعلق بمعيار الحقوق القانونية، يتم العمل على إكمال عناصر الإطار العام التشريعي لتحسين البنية الأساسية للائتمان، من خلال إعداد نظام المعاملات المضمونة، ومراجعة وتطوير الأنظمة التي تحمي حقوق المقرض والمقترض، وتشجع الجهات المانحة على ضخ المزيد من القروض والتسهيلات لمختلف قطاع الأعمال، خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن صدور نظام الإفلاس ونظام الرهن التجاري يعد خطوة كبيرة مهمة في سبيل تحسين هذا المعيار، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز الثقة بالتعاملات المالية للمستثمرين المحليين والأجانب وفي زيادة حجم الائتمان، ويساعد أصحاب المؤسسات والشركات على رهن مختلف الأصول المملوكة، بما فيها الأصول التشغيلية المنقولة (الملموسة، وغير الملموسة)، بهدف الحصول على التمويل اللازم لعملياتهم.

هل بالإمكان أن تحدثنا أكثر عن نظام الرهن التجاري؟

نظام الرهن التجاري من أهم الأنظمة في محور الحصول على الائتمان ويستمد ذلك من الدور الجوهري الذي يلعبه الائتمان والتسهيلات المالية كمصدر من مصادر تمويل مختلف المشاريع التجارية سواءً في تأسيسها أو في تنميتها وتوسيعها لأعمالها.

ويهدف النظام إلى تحقيق المقاصد التالية:

1. تعزيز سوق الائتمان في المملكة من جانب الطلب من خلال تهيئة الظروف الكفيلة بزيادة إقبال المؤسسات والأفراد على الحصول على التسهيلات الائتمانية.
2. تحقيق استفادة أصحاب الأعيان التي لم تدرج الممارسة التقليدية على وضعها تأميناً للديون من القيمة الكامنة في هذه الأعيان بجعلها ضماناً للديون.
3. ضمان حقوق المقرضين واطمئنانهم إلى الحصول على حقوقهم عند الاستحقاق بطريقتين، الأولى وضع ضمانة تتناسب في قيمتها مع قيمة الائتمان الممنوح، والثانية مرونة عملية التنفيذ على المال المرهون عند الاستحقاق والتخلف عن السداد.

«نظام الرهن التجاري يحسن بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية»

وكيل وزارة التجارة والاستثمار: يهدف النظام بشكل أساسي إلى تسهيل الحصول على الائتمان وذلك بتمكين المنشآت الاقتصادية من الاستفادة من أصولها التشغيلية في أعمالها وفي الوقت نفسه بتقديمها ضماناً للديون.

بدر بن عبد المحسن الهداب

وكيل وزارة التجارة والاستثمار للشؤون الفنية

يعد نظام الرهن التجاري أحد المبادرات الرامية إلى تحسين البيئة التجارية والاستثمارية تماشياً مع رؤية المملكة 2030، وذلك بهدف استكمال بناء منظومة البنية التشريعية للأنظمة التجارية والاستثمارية، ويسهم هذا النظام في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ويدعم منشآت القطاع الخاص في الاستفادة من أصولها التشغيلية، والحصول على التمويل بشكل فعال، كما يهدف النظام إلى تسهيل الحصول على الائتمان، وذلك من خلال تمكين المنشآت الاقتصادية من الاستفادة من أصولها التشغيلية في أعمالها وفي الوقت نفسه بتقديمها ضماناً للديون، وذلك من خلال آلية تسجيل العقد في السجل الموحد للرهون التجارية.

وفي سبيل إعداد النظام فقد تمت دراسة وتحليل أبرز التجارب الدولية، وكذلك استطلاع مرئيات العموم والمختصين، بغية تحقيق أفضل خيارات السياسات العامة التي تتواكب مع أفضل الممارسات الدولية، وتنسجم مع البيئة الاستثمارية والاقتصادية للمملكة، وتتمثل أبرز الأحكام الرئيسية للنظام في مد نطاق عقود الرهن لتشمل جميع عقود رهن المال المنقول ضماناً لدين اقتصادي بالنسبة للمدين، بالإضافة إلى توسيع دائرة الأموال المنقولة القابلة للرهن، مما أتاح رهن الأموال الحالية، والحقوق المستقبلية، ورهن المال المنقول الواحد لأكثر من مرتهن كما وفر النظام وسيلتين لنفاذ عقد الرهن وهما: انتقال حيازة المال المرهون، أو تسجيل عقد الرهن في السجل الموحد للرهون التجارية، إضافة إلى أنه اعتمد ترتيب الأولوية

«أصدرت الوزارة اللائحة التنفيذية بعد فترة وجيزة من صدور النظام وتم نشرها ليصبح نافذاً من تاريخه»

بين المرتهنين، بناءً على آلية النفاذ ووقتها، وقد استحدث النظام أكثر من وسيلة للتنفيذ على المال المرهون في حال إخلال المدين بأداء الدين، حيث يمكن للمرتهن التنفيذ على المال، من خلال المحكمة التجارية، أو قضاء التنفيذ، أو التنفيذ المباشر بحسب اتفاق الأطراف، ووسيلة نفاذ العقد.

هذا ويعد السجل الموحد للرهون التجارية من أهم الأدوات في النظام الجديد، وقد تناول النظام الأحكام الخاصة بتأسيس السجل، وما يتعلق بالإشراف عليه وإمكانية إسناد تشغيله إلى جهة خاصة ترخص لها الوزارة، كما أحال النظام للائحة تنظيم السجل الموحد للرهون التجارية ووضع الأحكام التفصيلية المتعلقة بتسجيل عقود الرهن في السجل والتعديل عليها، والحصول على مستخرجات التنفيذ، وغيرها من الأحكام، كما عملت الوزارة على تأسيس هذا السجل وفق توصيات البنك الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية المتخصصة؛ لضمان تطبيق أفضل الممارسات في هذا الشأن.

وحول الأحكام التنفيذية، فقد أصدرت الوزارة اللائحة التنفيذية للنظام بعد فترة وجيزة من صدوره، وتم نشرها ومن ثم فقد أصبح النظام نافذاً. أما فيما يخص لائحة تنظيم السجل الموحد للرهون التجارية، فقد تم الانتهاء من إعداد مشروع اللائحة، وعرضها لاستطلاع مرئيات الجهات الحكومية، العموم، والمختصين، ويجري حالياً تطوير اللائحة بناءً على ما ورد من مقترحات ومرئيات.

إن تطبيق هذا النظام بشكل فعال سيؤدي إلى تيسير الحصول على الائتمان، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق الآتي:

1- زيادة عدد المنشآت الاقتصادية التي تتاح لها فرصة الحصول على الائتمان من خلال تمكينها من الاقتراض بضمانة أموال لم يدرج التعامل القانوني على وضعها تأميناً للدين.

2- زيادة حجم الإقراض من خلال تخفيض المخاطر التي يتحملها المقرضون، وتعزيز حقوق الدائنين، وفعالية الأساليب القانونية المتاحة لإنفاذ تلك الحقوق.

3- تعزيز إمكانيات المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على الائتمان، فضلاً عن تسهيل مباشرة المشاريع الجديدة لأعمالها بتوفير ما يلزم من رأسمال تأسيسي لهذه المشاريع.

4- ضمان استمرار الأصول المرهونة في أداء وظيفتها الإنتاجية، ودورها الاقتصادي، نظراً لعدم الحاجة إلى نقل حيازتها إلى الدائن المرتهن، والاستعاضة عن ذلك بنظام تسجيل يحفظ للدائن المرتهن ضمانته.

نتطلع اليوم لتحسين إجراءات ممارسة الأعمال ورفع كفاءتها، فهذه الإصلاحات مجرد بداية، كن جزءا من التغيير وشاهد نمو وازدهار أعمالك في المملكة العربية السعودية.

مع أطيب التمنيات،

تيسير
Tayseer

زورونا

www.tayseer.gov.sa

نسعد باستقبال ملاحظاتكم واقتراحاتكم على البريد الإلكتروني

info@tayseer.gov.sa